



منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

تحولات الصراع في اليمن من جغرافيا الساحل إلى معركة الدولة

تقدير موقف

إعداد الباحث: محمد باحكم



المقدمة

تتجاوز المعضلة اليمنية حدود السيطرة العسكرية وتعدد القوى المسلحة، لتعكس أزمة أعمق تتعلق بالشرعية والسيادة ووظيفة الدولة.

فالحوثيون، الذين تصفهم الحكومة اليمنية بالجماعة الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران، لا يمثلون تحدياً عسكرياً فحسب، بل يقدمون تصوراً سياسياً بديلاً للسلطة والهوية، مستندين إلى القوة المنظمة والسردية التعبوية وتوظيف إخفاقات خصومهم وعلاقاتهم الخارجية. وفي المقابل، تواجه الحكومة المعترف بها دولياً تحدي تحويل شرعيتها القانونية ومواردها المتفرقة إلى سلطة مؤسسية متماسكة، قادرة على توفير الأمن والخدمات وبناء علاقة أكثر رسوخاً بالمجتمع. وقد كشفت تطورات الساحل الغربي خلال سبتمبر 2026 عن أبعاد جديدة لهذه المعضلة؛ إذ منح التقدم الحوثي الأولي الجماعة مواقع ذات أهمية استراتيجية، لكنه أعقبه تصاعد في العمليات الحكومية المضادة وتجدد المواجهات على جبهات متعددة. وتزامن ذلك مع تحول في الخطاب الحكومي، تجلّى في دعوة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى التعبئة العامة، وطرحه مساراً لعودة المنشقين عن الحوثيين، بالتوازي مع تصاعد التحركات الإقليمية والدولية المرتبطة بأمن السعودية والملاحة البحرية.

وعليه، تقرأ هذه الورقة التطورات العسكرية والسياسية الأخيرة بوصفها اختباراً لقدرة الأطراف على تحويل القوة إلى نتائج استراتيجية مستدامة. وتنطلق من فرضية أن استعادة الدولة لا تتوقف عند تغيير خطوط السيطرة، بل ترتبط بقدرة مؤسساتها على تحقيق التكامل العسكري والسياسي، وتقديم نموذج عملي للسيادة والشرعية والأداء، بما يمنح المجتمع مصلحة مباشرة في استقرارها واستمرارها.

أولاً: من تغيير الجغرافيا إلى تغيير معنى الحرب

منح التقدم الحوثي في الساحل الغربي الجماعة مكسباً ميدانياً، لكنه نقل المواجهة إلى منطقة استراتيجية تتجاوز أهميتها حدود السيطرة العسكرية، لارتباطها المباشر بأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب والمصالح الإقليمية والدولية.

مجلس الدفاع الوطني وصف ما جرى بأنه "إعادة تموضع" للقوات الحكومية، ورفض اختزال المواجهة في موقع أو مديرية أو جبهة منفردة، معتبراً إياها معركة وطنية شاملة لاستعادة الدولة⁽¹⁾. ثم جاءت جلسة مجلس الأمن في 15 سبتمبر لتضيف بُعداً جديداً؛ فالأمم المتحدة تحدثت عن اشتداد القتال على الساحل، وهجوم حكومي مضاد، واشتباكات في عدد من الجبهات، فيما قدّمت الحكومة التطورات باعتبارها فرصة لإعادة تنظيم القدرات والإمكانات وتوجيهها نحو استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء التهديد الحوثي "الإرهابي"⁽²⁾.

الأهم أن الاقتراب من باب المندب أعاد تعريف أثر الحرب خارج اليمن. فالحكومة تسعى إلى وضع حماية الساحل ضمن معادلة أمن الملاحة والطاقة والتجارة الدولية، بينما تقدم جماعة الحوثي "الإرهابية" رواية مقابلة مفادها؛ أن الملاحة آمنة، مع استمرار الحظر المعلن على السفن السعودية، المسألة هنا لا تتعلق بالروايتين فقط؛ فإذا أصبح فاعل مسلح قادراً على تقرير من يعبر ومن يتعرّض للتهديد، فإن قيمة الجغرافيا تنتقل من السيطرة على الأرض إلى امتلاك أداة ضغط تتجاوز اليمن نفسه.

لهذا تبدو تطورات الساحل محطة تحول، ولكن ليس بالمعنى الذي يساوي تلقائياً بين التقدم الحوثي والحسم. التحول الأكثر وضوحاً هو انتقال الملف من إدارة تهديد يمكن احتواؤه داخل التوازن اليمني إلى مسألة تمس الردع الإقليمي والممرات الدولية، وتفرض على الحكومة الشرعية التفكير في كيفية إعادة تشكيل القوة، لا مجرد إدارة خطوط التماس.

ثانياً: فجوة القدرة، بين ما تملكه الدولة وما تستطيع استخدامه

لا يكشف التقدم الحوثي "الإرهابي" عن تفوّق مطلق بقدر ما يكشف عن فجوة في القدرة القابلة للاستخدام داخل اللحظة العسكرية الراهنة. فالقوة لا تقاس بعدد التشكيلات أو الموارد وحدها، وإنما بقدرة القيادة على تحويلها إلى قرار واستطلاع ونيران وإمداد وتنسيق يعمل في الوقت والمكان المطلوبين. وقد دخل الحوثيون الجولة الحالية برصيد متراكم من الخبرة القتالية والاستخدام المكثف للصواريخ والطائرات المسيّرة، في حين ما تزال الحكومة تعيد بناء منظومتها العسكرية والأمنية.

¹ وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، «مجلس الدفاع الوطني يؤكد قدرة الدولة على استعادة المبادرة وعدم السماح بتحويل الساحل اليمني إلى منصة لابتزاز العالم»، 10 سبتمبر 2026.

<https://www.sabanew.net/story/ar/152198>

² United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs, **ASG Khiri's Remarks to the Security Council on Developments in Yemen**, 15 September 2026. [النص الرسمي للأمم المتحدة](#)

ومن غير الدقيق، في المقابل، اختزال المشكلة في غياب التنسيق بين التشكيلات. فمنذ مطلع 2026 تجري عملية إعادة هيكلة فعلية تستهدف توحيد القيادة وإعادة تنظيم القوات، لكن دراسة حديثة لمركز صنعاء تظهر استمرار بنية عسكرية هجينة؛ فبعض التشكيلات، ومنها العمالققة، تنسق بصورة متزايدة مع الجيش والقوى الحكومية الأخرى، مع بقائها خارج أجزاء من الجهاز الرسمي⁽³⁾. وعليه، فالإشكالية الأدق هي الفجوة بين التنسيق العملياتي القائم والاندماج المؤسسي المكتمل.

لكن فجوة القدرة ليست عسكرية فقط. تمتلك الدولة اعترافاً دولياً، وتحالفات، وأدوات دبلوماسية وإعلامية وموارد ومؤسسات، إلا أن هذه العناصر لا تعمل دائماً داخل استراتيجية واحدة ذات غاية واضحة. تبدو الحكومة، مثلاً، أكثر قدرة على مخاطبة الخارج بلغة الشرعية والقانون الدولي من قدرتها على بناء خطاب داخلي يشرح للمواطن معنى الحرب وصلتها بمصالحه وحقوقه. وبالمثل، لا يعني عدم إعلان الأهداف التكتيكية أنها غير موجودة؛ فالسرية جزء من العمل العسكري، لكن سرية الخطة شيء وغموض وحدة الهدف شيء آخر.

ثالثاً: مكسب التوسع وضريبته

لا يعني اتساع السيطرة اتساع القوة بالنسبة نفسها. فالتوسع يمنح الحوثيين نفوذاً ومواقع إضافية للضغط، لكنه يضيف في المقابل متطلبات للدفاع والإمداد والانتشار، وينقل جزءاً من القوة من بيئات جبلية اعتادت القتال فيها إلى جغرافيا ساحلية أكثر انكشافاً. وهذه ضريبة امتداد محتملة، وليست قانوناً تلقائياً للهزيمة؛ فإذا مُنحت الجماعة الانقلابية الوقت الكافي لإعادة تنظيم خطوطها والتحصين ودمج المواقع الجديدة في منظومتها الدفاعية، يمكن للمكسب المرحلي أن يتحول إلى عمق جديد يصعب عكسه.

وتوجد كلفة أخرى أكثر حساسية: كلفة الانتقال من فاعل يؤثر أساساً في التوازن اليمني إلى فاعل يستطيع التأثير في مصالح دولية مباشرة. فكلما اتسعت قدرة الحوثيين على استخدام باب المندب والساحل كورقة ضغط، زادت قيمة ما يملكون، لكن اتسعت في الوقت نفسه دائرة الأطراف التي يصبح استمرار هذه القدرة مسألة أمنية واقتصادية بالنسبة إليها. وقد ظهرت هذه النقطة في جلسة مجلس

³ Eleonora Ardemagni, "Yemen's Saudi-Driven Security and Military Restructuring: Trends and Key Factors," *Sana'a* Center for Strategic Studies, 31 July 2026.

[الدراسة](#)

الأمن الأخيرة؛ إذ حمّلت بريطانيا الحوثيين المسؤولية عن التصعيد، وربطت تحركاتهم بحرية الملاحة والأمن الإقليمي، وأكدت حق السعودية والحكومة اليمنية الشرعية في الدفاع عن أمنهما وسيادتهما⁽⁴⁾.

وتتداخل هذه التطورات مع بيئة إقليمية أشد تعقيداً. فقد تعرّض خط شرق-غرب السعودي لضربات بمسيّرات قالت الرياض إنها قادمة من العراق، بالتزامن مع اضطراب هرمز وتصاعد الهجمات الإرهابية الحوثية على المملكة العربية السعودية⁽⁵⁾. ولا يثبت هذا التزام وجود غرفة عمليات واحدة تدير مختلف المسارات؛ لكنه يكشف عن تراكم ضغوط تعمل في اتجاه متقارب: رفع كلفة المواجهة على السعودية وربط أمن الطاقة والممرات البحرية بساحات تتحرك فيها إيران وقوى متحالفة معها. وقد أعلنت الرياض بعد استهداف الأنبوب أنها آثرت عدم الرد في تلك المرحلة استجابة لطلب بغداد، مع احتفاظها بحق اتخاذ إجراءات لحماية أمنها ومنشأتها⁽⁶⁾.

رابعاً: من الاحتواء إلى إعادة تشكيل الردع

تكمن أهمية التطورات خلال النصف الثاني من سبتمبر في تزامن التحركات العسكرية الحكومية مع تحوّل ملحوظ في الخطاب السياسي والدبلوماسي. فبعد التقدم الحوثي في الساحل الغربي، تصاعدت العمليات الحكومية المضادة، وتجددت المواجهات في عدد من الجبهات، فيما أعلنت القوات المسلحة اليمنية، في 27 سبتمبر، تنفيذ 756 عملية خلال 72 ساعة، شملت استهداف مواقع وقدرات عسكرية حوثية في عدة محافظات⁽⁷⁾. ورغم الحاجة إلى التحقق المستقل من الحصيلة المعلنة، فإن اتساع نطاق هذه العمليات يقدم مؤشراً على تنامي النشاط العسكري الحكومي، ويضع قدرة الحوثيين على تثبيت مكاسبهم الأخيرة أمام اختبار جديد، دون أن يثبت بعد حدوث تحول حاسم في موازين السيطرة.

⁴ UK Foreign, Commonwealth & Development Office, "The Houthis bear full responsibility for the escalation in Yemen: UK statement at the UN Security Council," 15 September 2026.

⁵ وكالة الأنباء السعودية «واس»، «وزارة الخارجية: المملكة تدين بأشد العبارات الاستهداف الذي تعرض له خط أنابيب شرق-غرب...»، سبتمبر 2026.

⁶ نفس المرجع.

⁷ وكالة سبأ، إعلان العمليات العسكرية في 27 سبتمبر، <https://www.sabanew.net/story/ar/153083>

سياسيًا، اكتسب هذا التحول بُعدًا أكثر وضوحًا في خطاب رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، عشية الذكرى الرابعة والستين لثورة 26 سبتمبر. فبعد تأكيده قدرة القوات الحكومية على استعادة المبادرة، انتقل الخطاب الرئاسي إلى الدعوة للتعبئة العامة والالتحاق بالقوات المسلحة عبر القنوات الرسمية، مع تجديد الهدف المعلن باستعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها وصولًا إلى صنعاء. ولم تقتصر الرسالة على التعبئة العسكرية؛ إذ أعلن العليمي فتح باب العودة الآمنة لمن يتركون الحوثيين، متعهدًا بعفو شامل يصدر لاحقًا وفق الإجراءات الدستورية والقانونية، وتسوية الأوضاع الوظيفية لمنتسبي الجيش والأمن المستفيدين منه⁽⁸⁾. ويجمع الخطاب بذلك بين التعبئة العسكرية ومحاولة توسيع القاعدة السياسية والاجتماعية لمشروع استعادة الدولة، مع التأكيد على الانضباط العسكري وحماية المدنيين والالتزام بالقانون. غير أن انتقال هذه التوجهات إلى واقع فعلي سيظل مرتبطًا بقرارات التنفيذ وقدرة المؤسسات على استيعابها.

إقليميًا ودوليًا، تزامنت هذه التحركات مع اتساع الاهتمام بتداعيات المواجهة على أمن السعودية والملاحقة الدولية. فبعد التقارير التي تحدثت عن تنفيذ ضربات جوية سعودية داخل اليمن، أعلنت بريطانيا في 22 سبتمبر تقديم دعم عسكري دفاعي إضافي للسعودية، يتضمن توفير طائرة للتزود بالوقود جواً، وحملت الحوثيين مسؤولية الهجمات التي استهدفت المملكة⁽⁹⁾. وفي الاتجاه نفسه، ربط العليمي في خطابه بين استعادة مؤسسات الدولة اليمنية والمصالح الأمنية لدول المنطقة والعالم، داعيًا إلى توسيع مساندة الحكومة والتحالف بقيادة السعودية. ويكشف تزامن هذه المواقف عن محاولة حكومية للجمع بين استعادة المبادرة داخليًا وتعزيز الدعم الخارجي، بالتوازي مع تنامي الاهتمام الدولي باحتواء التهديدات الإقليمية، دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود اتفاق على حملة عسكرية واسعة أو انتهاء المسارات الدبلوماسية؛ كما أفادت رويترز في 16 سبتمبر بأن طائرات سعودية تنفذ ضربات في اليمن، بينما أقرت مصادر في الحكومة اليمنية بأن قواتها والقوات السعودية تشارك في ضرب مواقع حوثية، من دون تأكيد سعودي رسمي لحجم هذه العمليات حتى لحظة إعداد الورقة⁽¹⁰⁾.

هذه المعطيات تدعم فرضية أن مرحلة الاحتواء تتراجع لمصلحة إعادة بناء الردع، لكنها لا تكفي للقول إن قرارًا نهائيًا اتخذ بحملة عسكرية شاملة وصولًا إلى صنعاء. فالولايات المتحدة، بحسب

⁸ النص الرسمي الكامل لخطاب العليمي بمناسبة ثورة 26 سبتمبر، <https://presidentialalimi.net/news2558>

⁹ وزارة الدفاع البريطانية: الدعم العسكري الإضافي للسعودية، 22 سبتمبر، <https://www.gov.uk/government/news/uk-military-support-to-the-kingdom-of-saudi-arabia>

¹⁰ Reuters, "Saudis pound Yemen, Houthis fire at Saudi, as Middle East war spreads," 16 September 2026.

تقرير رويترز

رويترز، رفضت حتى الآن التدخل العسكري المباشر المطلوب من الرياض، مع استعدادها لتقديم دعم استخباري ومعلومات استهداف. وفي الاتجاه المقابل، التقى مسؤولون أمريكيون ممثلين للحوثيين في مسقط، حيث أكد هؤلاء التزامهم بعدم استهداف السفن الأمريكية وبوقف إطلاق النار القائم مع واشنطن⁽¹¹⁾. وهذا يكشف أن الولايات المتحدة تحاول حماية مصالحها ومنع توسع التهديد من دون الانزلاق، حتى الآن، إلى حرب يمنية مفتوحة.

وعليه، فإن ما يمكن إثباته هو انتقال الصراع من إدارة التهديد إلى محاولة تغيير شروطه. أما انتقال هذه المرحلة إلى مشروع واسع لاستعادة صنعاء فيبقى مشروطاً بظهور مؤشرات إضافية: عمليات منظمة ومتزامنة على عدة جبهات، اكتمال أكبر في القيادة والسيطرة، إسناد سعودي جوي واستخباري ولوجستي مستدام، وانتقال الدعم الخارجي من حماية الملاحة إلى تمكين الدولة اليمنية من تغيير ميزان القوة داخل اليمن.

المملكة السعودية هي الحليف الأوثق والأهم لليمن وهي المتغير الخارجي الأكثر تأثيراً في هذه المعادلة. وقد يكون الجمع بين الرد المباشر وتمكين القوات اليمنية أحد المسارات الممكنة، بما يسمح باستعادة الردع من دون استنساخ نموذج 2015 بحذافيره. لكن حدود هذا التحول ستظل مرتبطة باستمرار الهجمات الحوثية الإرهابية، وبقدرة المعسكر الحكومي نفسه على تحويل الدعم إلى أداء عسكري وسياسي أكثر تماسكاً.

خامساً: الدولة بوصفها وظيفة في معركة طويلة

إذا استقرت خطوط الاشتباك لفترة، فإن الخطأ سيكون التعامل مع المرحلة باعتبارها وقتاً ضائعاً بانتظار جولة الحسم التالية. فالصراع لا يدور على الجغرافيا وحدها، بل أيضاً على أي نموذج يستطيع أن يقدم نفسه بوصفه الدولة الأكثر قابلية للحياة. واستعادة صنعاء تظل الغاية السيادية المعلنة للحكومة، لكن بناء الدولة لا ينبغي أن ينتظر استعادتها.

بهذا المعنى، تصبح الرواتب والخدمات والأمن والقضاء وكفاءة الإدارة جزءاً من معادلة الصراع، لا ملفات مدنية منفصلة عنه. فالدولة التي تمنح المواطن مصلحة عملية في بقائها تنتج شرعية وأثراً

¹¹ Reuters, "U.S. officials met Iran-backed Houthis in Oman over the weekend, sources say," 16 September 2026.

[تقرير رويترز](#)

سياسيًا واجتماعيًا لا يستطيع السلاح وحده إنتاجهما. وفي المقابل، كل إخفاق مؤسسي يمنح الحوثيين مساحة لإعادة إنتاج سرديتهم حتى عندما لا يكون مشروعهم نفسه محل قبول واسع.

وينطبق الأمر ذاته على العلاقة مع السعودية. فالمطلوب تقديم هذه العلاقة في الخطاب والمظهر والممارسة باعتبارها تحالف مصالح بين دولتين، لا صورة تسمح بتحويل الدعم إلى حجة على غياب الإرادة اليمنية. فالاستقلالية لا تتحقق باللغة وحدها؛ إنها قرار وسلوك ورمزية سياسية. وكلما اتسقت هذه المستويات، ضعفت قدرة الحوثيين على تفسير خصومهم باعتبارهم مجرد امتداد لقوة خارجية.

وفي هذا السياق، يمكن للمناطق الأكثر استقرارًا أن تؤدي وظيفة تتجاوز كونها مناطق خلفية للحرب. وتمتلك حضرموت خبرة قابلة للبناء عليها في الإدارة المحلية وتبادل الممارسات المؤسسية؛ وقد عرضت برامج أممية في المكلا تجارب في التخطيط وإدارة الإيرادات والرقمنة والخدمات أمام سلطات محلية من محافظات أخرى⁽¹²⁾. وهذا يجعلها إحدى البيئات الممكنة لاختبار نموذج الدولة التي تعمل أثناء الحرب، لا باعتباره مشروعًا محليًا مستقلًا، بل خبرة قابلة للنقل ضمن الدولة اليمنية.

تقدير الموقف

تشير المعطيات المتاحة حتى نهاية سبتمبر إلى أن تطورات الساحل الغربي تمثل محطة في تحول أوسع وليست مجرد تغيير في خريطة السيطرة.

الحوثيون حققوا مكاسب عملياتية مهمة، لكن توسعهم يزيد في الوقت نفسه أعباء الدفاع، ويربط قدرتهم بصورة أوثق بأمن السعودية والطاقة والملاحة الدولية. في المقابل، تمتلك الحكومة وحلفاؤها قدرًا معتبرًا من القوة الممكنة، إلا أن نجاح المرحلة المقبلة سيعتمد على سرعة تحويل هذه القوة إلى قدرة فعلية أكثر تكاملًا قبل أن تتحول المكاسب الحوثية الجديدة إلى واقع مستقر.

وعليه، لا تدعم الوقائع حتى الآن فرضية أن معركة صنعاء أصبحت قرارًا عملياتيًا محسومًا. لكنها تدعم بصورة أقوى فرضية أخرى: أن بيئة الاحتواء التي حكمت السنوات الماضية تتراجع لمصلحة إعادة تشكيل الردع والقوة. وإذا اقترن ذلك بإصلاح القيادة والسيطرة، وتكامل الجبهات، واستدامة الإسناد السعودي، فقد تنتقل المواجهة لاحقًا إلى مستوى أوسع من استعادة المبادرة والأرض. أما إذا

¹² United Nations Development Programme, "Knowledge sharing boosts services provided by local authorities in Yemen," 2026.

المصدر الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بقيت عملية إعادة التنظيم جزئية، واستطاع الحوثيون شراء الوقت اللازم للتحصين وإدارة التوسع، فسيرتفع ثمن عكس الواقع الجديد.

أما على المدى الأطول، فإن المواجهة ستظل ناقصة إذا بقيت عسكرية فقط. فجوهر الاختبار ليس قدرة الدولة على منع الحوثيين من التقدم فحسب، بل قدرتها على تقديم مشروع دولة أكثر قدرة على إنتاج النظام والخدمة والسيادة والمعنى الوطني. عند هذه النقطة يلتقي السلاح والسياسة والإدارة في هدف واحد: أن تصبح استعادة الدولة مشروعًا يمكن للمجتمع أن يرى نفسه فيه، لا شعارًا مؤجلًا إلى ما بعد الحرب.

خيارات أمام صانع القرار

1. رفع مستوى التكامل الاستراتيجي بين الجهد العسكري والسياسي والدبلوماسي والإعلامي والخدمي، مع تحديد غاية واضحة للمرحلة ومؤشرات يمكن قياس النجاح أو الإخفاق من خلالها. أثر هذا المسار هو تحويل الموارد المتفرقة إلى قوة أكثر اتساقًا، لكنه يتطلب قدرة أعلى على التنسيق المؤسسي.
2. تسريع بناء قيادة وسيطرة مشتركة فعلية بين القوات الحكومية والتشكيلات المتحالفة معها، بما يشمل الاستطلاع والإمداد وتوزيع المهام بين الجبهات. ميزته تقليل فجوة الاستخدام دون انتظار زيادة كبيرة في الموارد، بينما تكلفته الأساسية سياسية ومؤسسية بسبب اختلاف بنى وولاءات التشكيلات.
3. منع تحول التوسع الحوثي إلى عمق مستقر عبر استمرار الضغط على خطوط الإمداد ومراكز القيادة ومناطق الانتشار الجديدة، مع ربط أي توسع في العمليات بتوافر شروط القيادة والإسناد وتعدد الجبهات، تجنبًا لتحويل الاندفاع المضاد إلى استنزاف غير محسوب.
4. إعادة صياغة السردية الوطنية للدولة بحيث تجمع بين رفض سلطة السلاح خارج المؤسسات، والتمسك بالسيادة، وعلاقة متوازنة مع السعودية باعتبارها شراكة مصالح. القيمة هنا ليست دعائية فقط؛ بل في تقليص المساحة التي يوظفها الحوثيون لتفسير الصراع بوصفه مواجهة مع الخارج.
5. استخدام الاستقرار النسبي في بعض مناطق الدولة لبناء نموذج مؤسسي قابل للمقارنة والنقل، بما في ذلك حضرموت، بحيث يصبح تحسين الإدارة والخدمات والأمن جزءًا من المنافسة على الشرعية، لا مهمة مؤجلة إلى ما بعد التسوية.